

والقدرة والإرادة للتبداً الأول كما انفقت المعتزلة عليه
 وزعموا ان هذه الأنساق وردت شرعاً ويجوز اثبات رائدة
 على ذاتها كما يجوز في حقنا ان يكون علمنا وقد رتبنا وصفنا
 راسداً على ذاتنا وزعموا ان ذلك بوجوب كثرة لأن هذه الصفات
 لو طرات علينا لكنا نعلم انها رائدة ان تجددت ولو قدر تعاقبها
 لوجودنا من غير تأخر لما خرج عن كونها رائدة على ذاتها بالمقار
 فكل شئيين اذا طرا احدهما على الآخر وعلم ان هذا ليس
 ذلك وذلك ليس هذا فلو اخترنا ايضاً عقل كونها شئيين
 فاذا لا يخرج هذه الصفات بان يكون مقارنته لاداة الأول
 ان يكون اشياء سوى الذات فيوجب ذلك الكثرة في واجب
 الوجود وهو محال فلهذا اجمعوا على نفي الصفات فيجاء
 لهم ولم يعرفتم استحالة الكثرة من هذا الوجه وانتم تحالفوا
 كثرة المسلمين سوى المعتزلة فالبرهان عليه فان
 قول القائل الكثرة محال في واجب الوجود مع كون الذات
 الموصوفة واحدة ترجع الى انه يستحيل كثرة الصفات
 وفيه النزاع وليس استحالة معلوماً بالضرورة فلا بد من
 البرهان **وهذه مشكلتان الأولى** قولهم البرهان عليه
 ان كل واحد من الصفة والموصوف اذا لم يكن هذا ذلك ولا
 ذلك او يتقرر كل واحد الى الآخر ويستغنى واحد عن الآخر

ويحتاج الآخر فان فرض كل واحد مستغنياً فاما واجبات
 وجوده التثنية المطلقة وهو محال واما ان يحتاج كل واحد
 منهما الى الآخر فلا يكون واحداً منها واجب الوجود اذ معنى
 واجب الوجود ما قوامه بذاته وهو مستغن من كل وجه عن
 غيره فما احتاج الى غيره فذاك الغير علمته اذ لو دفع ذلك
 الغير لاستغنى وجوده فلا يكون وجوده من ذاته بل من غيره
 وان قيل احدهما يحتاج دون الآخر والذي يحتاج مملوك
 واجب الوجود هو الآخر ومهما كان مملوك لا افتقر الى
 سبب فيؤدي الى ان يرتبط ذات واجب الوجود بسبب
والاعتراض على هذا ان يقال المختار من هذه الاقسام هو
 القسم الآخر ولكن ابطال كنه القسم الاول وهو التثنية
 مطلقاً قد بينا انه برهان لكم عليها في المسئلة التي قبل هذه
 وانها لا يتم الا بالبناء على نحو الكثرة في هذه المسئلة وما
 بعدها فما هو فرع هذه المسئلة كيف تبني هذه المسئلة عليها
 ولكن المختار ان يقال الذات في قوامه غير محتاج الى الصفا
 والصفة محتاجة الى الموصوف كما في حقنا فينبغي قولهم
 ان قولهم المحتاج الى غيره لا يكون واجب الوجود فيقال ان
 اردتم بواجب الوجود انه ليس له علة فلم قلت ذلك
 ولم استحالة ان يقال كما ان ذات واجب الوجود قديم لا فاعل

ببرهان

عن الأخر في وجوده ويقتر صم
 كما ان يستغنى كل واحد